الأمم المتحدة S/2017/764

مجلس الأمن

Distr.: General
7 September 2017
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن الحالة في منطقة حوض بحيرة تشاد

أولا – مقدّمة

١ – هذا التقرير مُقدَّم عملا بقرار مجلس الأمن ٢٣٤٩ (٢٠١٧) المؤرخ ٣١ آذار/مارس ٢٠١٧، الذي طلب فيه المجلس إليّ الأمين العام أن يقدِّم تقريرا خطيا في غضون خمسة أشهر عن تقييم الأمم المتحدة للحالة في حوض بحيرة تشاد. ويعرض التقرير معلومات مستكملة عن التّقدم المحرز، والتّحديات المتبقية، ويقترح تدابير ممكنة للنظر فيها ضمن ما يتعلق بعناصر القرار.

ثانيا – التطورات الرئيسية في منطقة حوض بحيرة تشاد

ألف – التطورات والاتجاهات الأمنية

٢ – حقق الهجوم العسكري الإقليمي بقيادة القوة المشتركة المتعددة الجنسيات والجيوش الوطنية لكل من الكاميرون وتشاد والنيجر ونيجيريا مكاسب كبيرة في مكافحة جماعة بوكو حرام. وعقب استعادة غابة سامبيسا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، أُفيد بأنّ عددا كبيرا من إرهابيي الجماعة، بمن فيهم القائد السيئ الذِّكر أبو نذير، قد تم تحييدهم في جاراوا بولاية بورنو في نيجيريا. وقد تم الاستيلاء على عدة أسلحة من المجموعة، وتحرير الأطفال المختطفين الذي كانوا يخضعون لتدريبات. وفي ٦ أيار/مايو ٢٠١٧، أُطلق سراح ٨٢ من الفتيات اللاتي اختطفتهن الجماعة في قرية تشيبوك في عام ٢٠١٤. وقد اعتقلت السلطات النيجيرية مؤخرا ١٢٦ من الإرهابيين المشتبه في انتمائهم إلى جماعة بوكو حرام، كانوا قد تسلّلوا بحسب التقارير إلى مخيم دامبوا للنازحين في إطار خطة لمهاجمة البلدة. ومع ذلك، ظلّت القوة المشتركة تواجه تحدّيات مالية أعاقت عملية تفعيلها، وشملت هذه التحديات المسائل المتعلقة بتبادل المعلومات الاستخباراتية وباللوجستيات، ولا سيما عمليات الإجلاء الطبي، والمعدات.

٣ – غير أن بوكو حرام ظلّت تُشكِّل تهديدا كبيرا للسّكان المدنيين في نيجيريا والكاميرون والنيجر وتشاد. وفي الفترة الفاصلة من نيسان/أبريل إلى حزيران/يونيه ٢٠١٧، تم تسجيل ٢٤٦ هجمة أسفرت في مجموعها عن مقتل ٢٢٥ مدنيا. وباتت بوكو حرام تلجأ بشكل متزايد للهجمات الانتحارية، التي تدل على ما يبدو على تراجع قدرتها القتالية. وفي حزيران/يونيه، تم تسجيل ١٣ هجمة انتحارية أسفرت عن مقتل ٦٧ مدنيا. ويشكل هذا ارتفاعا ملحوظا منذ أيار/مايو الذي شهد مقتل ١٧ مدنيا جراء

120917 110917 17-14685 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

١٠ هجمات انتحارية أبلغ عنها. واستمرت الجماعة في استهداف المواقع العسكرية، حيث سُجّل في شهر نيسان/أبريل وقوع ٣٠ من هذه الهجمات، في مقابل ٩ هجمات في أيار/مايو و ١٢ هجمة في حزيران/يونيه. وبالإضافة إلى ذلك، كانت بوكو حرام تلجأ إلى النّهب والإغارة على القرى واقتحامها بحثا عن السلع الأساسية، وتحسبا منها لموسم الأمطار.

٤ - وخلال احتفالات عيد الفطر في حزيران/يونيه، شنّت بوكو حرام هجمات متعدّدة في مايدوغوري، نيجيريا، وفي المناطق المحيطة بها، بما في ذلك الهجمة التي وقعت في ٧ حزيران/يونيه وأسفرت عن مقتل ما لا يقلّ عن ١٣ شخصا. وفي ٢٤ تموز/يوليه، نفّذت عناصر يُشتبه بانتمائها لبوكو حرام هجمات انتحارية في معسكريْن للنازحين بالقرب من مايدوغوري، مما أسفر عن مقتل ثمانية أشخاص على الأقل. وفي ٢٥ تموز/يوليه، نصبت الجماعة كمينًا لإحدى أفرقة التّنقيب عن النفط في منطقة ماجوميري بولاية بورنو، وقيل إنّ هذا الكمين قد أسفر عن مقتل أكثر من ٥٠ شخصا.

٥ - وفي الكاميرون، واصل فصيل أبو مصعب البرناوي من جماعة بوكو حرام أنشطته في منطقة الشمال الأقصى وارتفع عدد القتلى المدنيين نتيجة الهجمات إلى أكثر من الضعف في الفترة بين شهري أيار/مايو وحزيران/يونيه، من ١١ قتيلا إلى ٢٤ قتيلا. وفي ٢ حزيران/يونيه، أعلنت الجماعة اعتزامها مهاجمة كوسيري من أجل الإفراج عن عدد من قادتها المعتقلين، مما حمل السلطات المحلية على نقل المعتقلين إلى ماروا. وما زالت مراقبة تحركات السكان والسلع عبر الحدود بين نيجيريا وتشاد صعبة للغاية. وقد استهدفت بوكو حرام بغاراتها المسلحة وهجماتها الانتحارية المتعددة قرًى بعيدة عن مناطق العمليات العسكرية الرئيسية.

٦ - وفي النيجر، تركزت أنشطة بوكو حرام في منطقة ديفا. وفي ١٠ نيسان/أبريل، شنّت الجماعة هجوما كبيرا على نقطة تابعة لقوات الأمن والدفاع، بالقرب من غسكيرو، وأسفر الهجوم عن مقتل ٥٧ من أفراد الجماعة وعن إصابة ١٣ من الجنود والمدنيين. وفي ٢٨ حزيران/يونيه، هاجم انتحاريان مخيم كاباليوا للنازحين، مما أسفر عن مقتل اثنين من سكان المخيم. وفي ٢ تموز/يوليه، هاجمت عناصر من بوكو حرام نغاليوا، مما أسفر عن مقتل ٩ مدنيين واختطاف ٣٧ شخصا، من بينهم ٢٤ امرأة و ١٣ طفلا.

٧ - وفي تشاد، تسبّبت الهجمات المنسوبة إلى بوكو حرام والتحرّكات العسكرية في الحوض الشمالي في تشريد ما يقرب من ٢ ٠٠٠ شخص كانوا قد هجروا قراهم الواقعة في نواحي تشوكوتاليا على إثر الهجوم الذي تعرّضت له كايجا كيندجريا في ٥ أيار/مايو. وأدّت الموجات المتكررة من الهجمات الانتحارية التي تشنّها في شمال الكاميرون عناصر يُشتبه في انتمائها لبوكو حرام إلى زيادة المخاوف من احتمال قيام الجماعة بتنفيذ هجمات مماثلة باتجاه الشمال في نجامينا، وذلك على الرغم من قيام الحكومة بنشر قوات إضافية.

٨ - وفي الفترة من ٢٧ تموز/يوليه إلى ١ آب/أغسطس، قام مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بزيارة بلدان حوض بحيرة تشاد لجمع المزيد من المعلومات عن عمليات القوة المشتركة المتعددة الجنسيات وعن الآثار الناجمة عن الأزمة وعن الحالة الإنسانية.

باء – التطوّرات فيما يتعلق بالحالة الإنسانية

٩ – يحتاج حاليا نحو ١٠,٧ ملايين شخص في جميع أنحاء منطقة حوض بحيرة تشاد إلى مساعدات إنسانية، بما في ذلك ٨,٥ ملايين في نيجيريا. ويحتاج نحو ٥,٦ ملايين طفل بحاجة إلى مساعدة تُنقذ حياتهم و ٢,٧ مليون طفل إلى الدعم النفسي والاجتماعي.

١٠ – وظلّت ديناميات النزوح في جميع أنحاء المنطقة متقلّبة ومعقدة، حيث حدثت حالات نزوح جديدة رافقتها حالات عودة للنازحين وللاجئين. وظلّ إجمالي عدد النازحين بسبب هجمات بوكو حرام والعمليات العسكرية في حوض بحيرة تشاد مستقرا نسبيا خلال العام الماضي، ويُقدَّر بنحو ٢,٤ مليون شخص.

١١ – وفي شمال شرق نيجيريا، تُشير التّقديرات إلى أنّه منذ آب/أغسطس ٢٠١٥، عاد أكثر من مليون نازح إلى مناطق حكوماتهم المحلية. غير أن الكثيرين منهم لم يتمكّنوا من العودة إلى قُراهم الأصلية بسبب انعدام الأمن، بل ظلّوا يُقيمون في عواصم مناطق حكوماتهم المحلية ويحتاجون إلى المساعدات الإنسانية. وبوجه عام، لا يزال هناك ١,٧ مليون نازح في ولايات الشمال الشرقي الثلاث الأكثر تضررا (أدمواوا وبورنو ويوبي)، مع تسجيل انخفاض طفيف في عددهم منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ بمقدار ٠٠٠ ٧٨ نازح.

١٢ – ورغم زيادة عدد اللاجئين العائدين من الكاميرون إلى نيجيريا في الفترة بين نيسان/أبريل وحزيران/يونيه، التي شهدت عودة نحو ٠٠٠ ١٣ لاجئ من مخيم ميناواو في الكاميرون إلى بانكي وبولكا في نيجيريا بشكل أساسي، سجّل عدد النازحين ارتفاعا من ٠٠٠ ٢٠٠ نازح في آذار/مارس إلى ٠٠٠ ٢٢٨ نازح في حزيران/يونيه. وفي الفترة الفاصلة بين كانون الثاني/يناير وأيار/مايو، قيل إنّ الآلاف من اللاجئين قد عادوا من منطقة ديفا بالنيجر إلى دماساك بنيجيريا، وذلك بالرغم من أنّ نسبة كبيرة من ”عمليات العودة“ تلك تندرج ضمن نمط من حركات الذهاب والإياب المتكرّرة عبر الحدود. وفي تشاد، ظلّت أعداد النازحين بصورة عامة مستقرة في المجموع، ولكن بوكو حرام استغلت الفراغ الأمني الذي خلّفته عمليات إعادة نشر القوات وكذلك العوائق اللوجستية الناجمة عن موسم الأمطار، لتشنّ هجماتها على بعض المجتمعات المحلية. وكان أكثر من ٧٠٠ شخص آخر قد تعرّضوا للتشريد في منطقة كايجا كيندجريا الحدودية في أيار/مايو على إثر الهجمات التي شنتها بوكو حرام.

١٣ – وعلى الرغم من التّوقيع في ٢ آذار/مارس على اتّفاق ثلاثي بين الكاميرون ونيجيريا ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لإدارة عمليات العودة الطوعية للاجئين من الكاميرون إلى نيجيريا، تم حتّى هذا الوقت من العام تسجيل نحو ٣٠٠ ٤ حالة من حالات العودة القسرية في عام ٢٠١٧. وعلى الرغم من أن هذا العدد قد انخفض بشكل ملحوظ في عام ٢٠١٧، فإنّ المخاوف ما تزال قائمة لأنّ اللاجئين يعودون إلى أماكن خطرة لا تتوفر فيها الظروف الملائمة لعودتهم الآمنة والمستدامة. وفي غضون ذلك، عقدت اللجنة الثلاثية التي تشرف على تنفيذ الاجتماع الثلاثي اجتماعها الأول في ١٠ آب/أغسطس.

١٤ – والوضع الذي بدأ على شكل أزمة في مجال الحماية قد تطوّر ليصبح حالة طوارئ واسعة النطاق في مجال الأمن الغذائي والتغذية يشمل خطرا لا يُستهان به في احتمال حدوث مجاعة. ولم يتمكّن مئات الآلاف من المزارعين في مختلف أنحاء حوض بحيرة تشاد من جني أية محاصيل خلال أربعة مواسم زراعة متتالية، فيما سُدَّت طرق التجارة وأغلقت الأسواق أبوابها. وفي جميع أنحاء المنطقة،

يعاني حوالي ٧,٢ ملايين شخص من انعدام الأمن الغذائي الشديد، وفي شمال شرق نيجيريا، ارتفع هذا العدد من ٤,٧ ملايين شخص في أيار/مايو إلى ٥,٢ ملايين شخص في حزيران/يونيه. وفي ولايات بورنو ويوبي وأدماوا في نيجيريا، يُقدَّر أنّ ٥٠ ٠٠٠ شخص يعيشون ظروفا أشبه بالمجاعة التي تهدد الحياة. والغالبية العظمى من النازحين في الكاميرون وتشاد والنيجر تعيش في مناطق تعاني من انعدام الأمن الغذائي الخطير. وواحد من أصل كلّ ثلاثة أشخاص في منطقة الشمال الأقصى من الكاميرون، أو ما يعادل ١,٥ مليون شخص تقريبا، يعاني من انعدام الأمن الغذائي الذي يرقى إلى مستوى الأزمة ومستوى الطوارئ.

١٥ - ومن المتوقع في عام ٢٠١٧ أن يواجه نحو ٥١٥ ٠٠٠ طفل في مختلف أنحاء منطقة بحيرة تشاد من سوء التغذية الحادّة الوخيمة، ويوجد معظم هؤلاء الأطفال (نحو ٤٥٠ ٠٠٠ طفل) في شمال شرق نيجيريا. وفي الوقت نفسه، هناك خطر محتمل كبير لتفشي الأمراض بسبب قلّة الهياكل الصحية. وفي شمال شرق نيجيريا، تشير التقديرات إلى أنّ النزاع قد تسبّب في تدمير ٢٠١ مركز صحي (حوالي ٤٠ في المائة من المرافق الصحية). وفي منطقة ديفا بالنيجر، تسبّب تفشي التهاب الكبد من الفئة E في إصابة أكثر من ١ ١٠٠ شخص ومقتل ما لا يقل عن ٣٦ شخصا في عام ٢٠١٧، ولا يستطيع أكثر من نصف السكان الحصول على خدمات الرعاية الصحية أو على مياه الشرب.

١٦ - وعلى الرغم من المكاسب التّشغيلية التي حقّقتها الوكالات الإنسانية في تقديم المساعدة إلى المناطق التي يصعب الوصول إليها، ما زال إيصال هذه المساعدات يشكّل تحدّيًا في بعض المناطق، ولا سيما في نيجيريا. ففي شمال شرق نيجيريا، ظلّت خدمات عمال الإغاثة لا تصل إلى الكثير من الناس، ولا سيما على طول الحدود مع الكاميرون وتشاد، وذلك بسبب استمرار هجمات بوكو حرام وبسبب العمليات العسكرية. وقد تمكّنت الوكالات الإنسانية من إحراز تقدّم في مواجهة عراقيل الوصول وذلك بفضل العمليات العابرة للحدود، وتحسين العمليات اللوجستية، وإنشاء هياكل أساسية مشتركة، وتعزيز التنسيق بين القطاعين المدني والعسكري. وقد تم تنظيم عملية لإيصال المساعدات عبر الحدود من الكاميرون إلى نيجيريا، تشمل قوافل نصف أسبوعية لتقديم المساعدة إلى الناس في بانكي وغامبارو ونغالا. وفي النيجر، أدت العمليات العسكرية التي نفذت مؤخرا إلى تقييد الوصول إلى مناطق مثل بِبي وديوا. وفي نيجيريا، يجري إحراز بعض التّقدم في إنشاء المراكز الإنسانية، التي يُتوقع أن تقلّل من الحاجة إلى استعمال الطرق البرية في السفر وأن تتيح للعمليات الإنسانية التواجد بنسق مستمر أكثر في المناطق النائية. وقامت ثلاث طائرات هليكوبتر، تسهر على تشغيلها دائرة الأمم المتحدة لخدمات النقل الجوي للمساعدة الإنسانية في شمال شرق نيجيريا، بنقل أكثر من ٢ ٢٠٠ راكب في الأشهر الخمسة الأولى من عام ٢٠١٧، فيما عملت عدّة طائرات ثابتة الجناحين في جميع أنحاء المنطقة على المساعدة بشكل حيوي في تيسير العمليات الإنسانية.

١٧ - وتضطلع حكومات البلدان المتضرّرة بجهود كبيرة من أجل تلبية احتياجات الناس والدخول في شراكات مع دوائر العمل الإنساني. فعلى سبيل المثال، ساهمت حكومة النيجر بمبلغ ٤,٤ ملايين دولار في النداء الإنساني للبلد لعام ٢٠١٧، وظلّت بذلك واحدة من الحكومات القليلة في العالم التي تدعم نداء بلدها بهذه الطريقة. وأبدت حكومتا الكاميرون وتشاد سخاء كبيرا من خلال استضافتهما لأعداد من اللاجئين هي من بين الأكبر في أفريقيا. واستجابت حكومة نيجيريا للنقص الحاصل في تمويل الوكالات الإنسانية الدولية بأن تعهّدت في مؤتمر أوسلو للمساعدة الإنسانية المعني بنيجيريا ومنطقة بحيرة

تشاد، الذي عقد في شهر شباط/فبراير، بمبلغ مليار دولار، وأطلقت مبادرة جديدة للمساعدة الغذائية ترمي إلى إيصال ٣٠ ٠٠٠ طن من الحبوب إلى السكان المتضررين في الشمال الشرقي، وذلك بالتنسيق مع الوكالات الإنسانية.

١٨ - ورغم المساهمات السخية المقدمة من السلطات الوطنية ومن المانحين، ظلّ التمويل المخصص للأغراض الإنسانية في حوض بحيرة تشاد غير كاف. وكان النداء الإنساني الإقليمي المشترك لعام ٢٠١٧، الذي وُجّه من أجل الحصول على ١,٥ بليون دولار، ممولا بنسبة ٣٠,٩ في المائة بنهاية حزيران/يونيه، حيث تم تلقي مبلغ ٤٦٥ مليون دولار. وبنهاية حزيران/يونيه، كانت نسبة ٨٤ في المائة من التّعهدات المعلنة في مؤتمر أوسلو للمساعدة الإنسانية، والبالغة ٤٥٨ مليون دولار، قد تم تخصيصها أو تقديمها.

جيم - حالة حقوق الإنسان

١٩ - كان لأنشطة جماعة بوكو حرام وعمليات التصدي لها من جانب قوات الأمن التابعة للبلدان المتضررة تأثير على تمتع السكان الذين يعيشون في المناطق المتضررة بحقوقهم وحرياتهم الأساسية.

٢٠ - وقد باتت جماعة بوكو حرام تلجأ أكثر فأكثر إلى الهجمات الانتحارية، التي تنفذها في كثير من الأحيان شابات وفتيات يُجنّدن قسرا. وهاجمت الجماعة الأماكن العامة والمدارس والأسواق ومخيمات النازحين واللاجئين، والمنازل الخاصة، ونهبت الممتلكات، لا سيما الماشية. وظل انعدام الأمن يطرح تحديا خطيرا، ولا سيما في المناطق المستعادة حديثا، فيما تشكل القيود المرافقة المفروضة على حرية التنقل أحد أسباب انعدام الأمن الغذائي لأنّ الناس غالبا ما لا يقدرون على ممارسة الزراعة في المناطق المتضررة.

٢١ - ووردت إلى كيانات الأمم المتحدة العديد من الادعاءات التي تفيد بارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في سياق عمليات مكافحة الإرهاب التي تقودها القوة المشتركة المتعددة الجنسيات أو قوات الأمن الوطنية. وتشمل هذه الانتهاكات عمليات قتل خارج نطاق القضاء، وعدم توفير الحماية للمدنيين، والتعذيب وإساءة المعاملة، وعمليات الاعتقال والاحتجاز التعسفية وغير القانونية، والاحتجاز المطول قبل المحاكمة، وحالات الاختفاء القسري والابتزاز. كما أدت عدم مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة إلى إثارة شواغل كثيرة في مجال حقوق الإنسان.

٢٢ - وأفادت التقارير بأنّ مجموعات حراس الأمن الأهليين في الكاميرون ونيجيريا مسؤولة عن انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك عمليات القتل وتجنيد الأطفال واستخدامهم في عمليات القتال، وفي مهام الدعم. وأثيرت شواغل بشأن سيادة القانون ومخاوف من إمكانية أن تقوم المجتمعات المحلية المتضررة بأخذ زمام العدالة بيدها.

٢٣ - وفي ٩ أيار/مايو، وقعت تشاد ومالي والنيجر اتفاقية ثلاثية الأطراف تهدف إلى تعزيز التعاون القضائي، مما يمكن البلدان الثلاثة من اعتقال ومحاكمة وإدانة أي مواطن من مواطنيها. وفي ٤ آب/أغسطس، أعلن نائب رئيس نيجيريا، يمي أوسينباجو، إنشاء لجنة قضائية تتألف من سبعة أعضاء لاستعراض مدى تقيُّد القوات المسلحة النيجيرية بمقتضيات حقوق الإنسان وبقواعد الاشتباك في حالات النزاع والتمرّد المحلية.

حماية الطفل

٢٤ - وثّقت كيانات الأمم المتحدة قيام بوكو حرام بتجنيد ٦٧٣ طفلا، منهم ١٨٢ فتاة، في النصف الأول من عام ٢٠١٧. وتم تجنيد معظم الأطفال قبل عام ٢٠١٧. وفي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه، قامت كيانات الأمم المتحدة بالتثبّت من مقتل وتشويه ٥٢٨ طفلا، بمن فيهم مقتل ٦٧ طفلا استخدمتهم جماعة بوكو حرام في تنفيذ هجمات انتحارية (٤٧ فتاة و ١٩ صبيا وطفل لم يحدد جنسه). واستُخدم ما مجموعه ٧٦ طفلا، منهم ٤٤ فتاة، في هجمات انتحارية في شمال شرق نيجيريا (٦٦) ومنطقة الشمال الأقصى في الكاميرون (١٠). وعلاوة على ذلك، تم التحقق من سقوط ١٠٤ ضحايا من الأطفال في منطقة الشمال الأقصى في الكاميرون خلال الفترة نفسها. وعلى الرغم من أنه يرجح أن تكون الأرقام الفعلية أعلى بكثير، فإنّ كيانات الأمم المتحدة قد وثّقت ٢٠ من حوادث الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي التي ترتكبها جماعة بوكو حرام، والتي تعرضت لها ٦٥ فتاة تتراوح أعمارهن بين ٧ سنوات و ١٨ سنة، واختطاف ٨٦ طفلا، بمن فيهم ٤٠ فتاة، في نيجيريا. ويمكن الاطلاع على سرد أكثر تفصيلا لتأثير النزاع المسلح على الأطفال في نيجيريا حتى كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٦ في تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح في نيجيريا (S/2017/304).

٢٥ - وأثيرت شواغل بشأن احتجاز الأطفال أثناء عمليات مكافحة الإرهاب التي تقوم بها قوات الأمن التابعة للبلدان المتضررة. فقد تعرّض الأطفال للاحتجاز في ظروف سيئة بسبب ما يُزعم من ارتباطهم أو ارتباط آبائهم بجماعة بوكو حرام، وذلك في مخالفة للمعايير الدولية لحماية الطفل. وفي الكاميرون، احتجز ستة صبيان تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ١٧ سنة في سجني غاروا وماروا المركزيين. وفي النيجر، احتُجز ٢١ صبيا بمن فيهم أربعة نيجيريين في مركز احتجاز الأحداث في نيامي، في حين كان ٢٠ آخرون في مرفق احتجاز آخر ينتظرون إجراءات تحديد سنّهم. وكان هناك ٣٣ طفلا آخر، بمن فيهم أربع فتيات، يخضعون أيضا لبرنامج في مجال إعادة الإدماج في منطقة ديفا. وفي نيجيريا، احتجز ٤٩٣ طفلا على الأقل، بمن فيهم ١٩٨ فتاة في الثكنات العسكرية في غيوا. وتم التحقق من أنّ ما مجموعه ٢٣ طفلا قد تم تجنيدهم، في النصف الأول من عام ٢٠١٧ من قبل القوة المدنية المشتركة واستخدامهم في مهام الدعم وتأمين المخيمات في ولاية بورنو في نيجيريا.

٢٦ - وواصل الجيش النيجيري استخدام المدارس والمستشفيات لأغراض عسكرية، بما في ذلك خلال الحصص الدراسية، مما أدى إلى نقل ٣ ٢٨٣ طفلا إلى ولاية يوبي. ويدير الجيش النيجيري شؤون ١٤ مخيما على الأقل من مخيمات النازحين، ولا سيما في ولاية بورنو الشمالية. وقد زاد إضفاء الطابع العسكري على هذه المخيمات من مخاطر الاستغلال والانتهاك الجنسيين، حيث ورد العديد من التقارير التي تفيد بارتكاب الجنود والموظفين الآخرين اعتداءات جنسية. وفي منطقة ديفا في النيجر، هاجمت جماعة بوكو حرام خمسة من المراكز الصحية المحلية ونهبت محتوياتها، ويزعم أنها قد نهبت مدرستين من المدارس الابتدائية. وفي حزيران/يونيه، هاجمت الجماعة أحد المراكز الصحية في منطقة الشمال الأقصى في الكاميرون، وقتلت أحد الممرضين.

الشؤون الجنسانية

٢٧ - قامت جماعة بوكو حرام باختطاف آلاف النساء والفتيات وإخضاعهنّ للعنف الجنسي، بما في ذلك الاسترقاق الجنسي، والزواج القسري، والحمل القسري. واستمرت الجماعة أيضا في تعريض النساء والفتيات للإيذاء البدني والنفسي، والسخرة، والمشاركة القسرية في العمليات العسكرية، وفي حرمان المختطفات منهن من الطعام والماء، مما دفع ببعض النساء والفتيات إلى تجويع أنفسهن من أجل إطعام أطفالهن.

٢٨ - وفي تشاد، ارتفع العدد المبلغ عنه من حالات العنف القائم على نوع الجنس من ٦٧ حالة في آذار/مارس إلى ١٧٦ حالة في نيسان/أبريل، واستأثر النازحون بنسبة ٩١ في المائة من هذه الحالات. وفي الكاميرون، أفادت التقارير بأن الأزمة قد أدت إلى زيادة نسبة الزواج المبكر للفتيات القاصرات في صفوف السكان الفقراء، ولا سيما اللاجئون. وما زالت النساء والفتيات المشردات يواجهن مخاطر كبيرة لاحتمال تعرضهنّ للعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، ولديهن إمكانيات محدودة للحصول على الخدمات الأساسية، مما يضطرهن إلى ممارسة الجنس مقابل الغذاء والإمدادات الأساسية الأخرى. وفي السنة الماضية، وثّقت كيانات الأمم المتحدة ٤٣ قضية من قضايا العنف الجنسي التي يُزعم أن مرتكبيها من حراس الأمن، وضباط الجيش، وموظفي المخيمات، وأفراد القوة المدنية المشتركة ومجموعات حراس الأمن الأهليين في نيجيريا. وقد تكون الأعداد الفعلية للضحايا أعلى بكثير. وأُبلغ بانتظام عن حالات استغلال وانتهاك جنسيين من جانب القوات العسكرية الوطنية والدولية، مع زيادة عدد الادعاءات الواردة من المناطق الواقعة مباشرة بمحاذاة قواعد القوة المشتركة المتعددة الجنسيات. ومع ذلك، لم يسجل سوى عدد قليل جدا من الشكاوى الرسمية بسبب جملة أمور منها الافتقار إلى المعلومات وانعدام الثقة في النظام القضائي. وواصلت الأمم المتحدة بذل جهود الدعوة مع القوة المشتركة المتعددة الجنسيات لوضع استراتيجية لمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين، بما في ذلك عن طريق توظيف مستشار مكرّس للشؤون الجنسانية ضمن عنصرها المدني.

دال - الحالة الاجتماعية والاقتصادية

٢٩ - ظلّ النزاع في حوض بحيرة تشاد يزيد من حدة الصعوبات القائمة فعلا في الوصول إلى الخدمات الأساسية، والأراضي الزراعية، والأسواق وغيرها من أسباب العيش، مما أدى إلى انعدام الأمن الشخصي وأمن الممتلكات، وارتفاع معدلات البطالة، وانخفاض المشاركة الاقتصادية. وبالنسبة للكثيرين، أسفر النزاع عن فقدان المسكن، وأسباب العيش، والأصول الإنتاجية، بما في ذلك الأراضي الزراعية وشبكات الأعمال التجارية، فضلا عن فرص التعليم للضعفاء من الشباب. وفي الوقت نفسه، أدى الاستثمار المالي الكبير لبلدان منطقة حوض بحيرة تشاد في العملية العسكرية الإقليمية لمكافحة جماعة بوكو حرام إلى تحويل قسط كبير من ميزانياتها الوطنية بعيدا عن تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية، وذلك من أجل التصدي لانعدام الأمن.

٣٠ - وقد أثرت الأزمة في إمكانية الحصول على التعليم في نيجيريا، حيث يقدر عدد المرافق المدرسية التي تم تدميرها بحوالى ٢ ٠٠٠ مرفق، والمدارس التي تم إغلاقها لأكثر من عامين بحوالي ١ ٥٠٠ مدرسة، وعدد الأطفال في سن الدراسة ممن لا يحصلون على التعليم بحوالي ٩٥٢ ٠٢٩ طفلا. وتسببت الأزمة أيضا بتدمير هائل للبنية التحتية الأساسية والمرافق الصحية والتعليمية والمباني التجارية والمساكن الخاصة

والأصول الزراعية. وفي شمال شرق نيجيريا وحدها، قدرت الأضرار الإجمالية بنحو ٨,٩٣ مليارات دولار، نسبة ٧٩ في المائة منها لحقت بقطاعي الزراعة والمساكن الخاصة.

٣١ - وفي منطقة الشمال الأقصى في الكاميرون، التي تعاني من أعلى معدلات الفقر في البلد ومن عجز غذائي مزمن وسوء تغذية حاد ومستوى تعليمي متدن، انخفض إنتاج الحبوب بنسبة ٢٥ في المائة في عام ٢٠١٧ مقارنة بموسم الحصاد في عام ٢٠١٦. وقد أدى العنف المرتبط بجماعة بوكو حرام إلى إغلاق المدارس والمتاجر وتعطيل الأسواق وتجارة الماشية. وقد أتاحت عملية إعادة فتح الحدود جزئيا مع نيجيريا استعادة حركة بعض العمليات التجارية الصغيرة الحجم والتدفقات المحدودة العابرة للحدود في بعض المناطق. ويتوقع أن تنخفض عمليات التبادل عبر الحدود بشكل أكبر نظرا لموسم الأمطار والحالة السيئة للطرق. وتبقى إمكانية حصول السكان المشردين على الأراضي الصالحة للزراعة تطرح مشكلة بالنسبة لمعظم الأسر المشردة التي لا خيار لها سوى العودة إلى قراها. وأدت الأزمة أيضا إلى تقليص الطرق المتاحة لتنقل الرعاة والمناطق المتوفرة لرعي الماشية، الأمر الذي دفع بالعديد من مربي المواشي إلى بيع مواشيهم.

٣٢ - وفي النيجر، ما زالت الظروف الأمنية تعوق إحراز نمو في الاقتصاد غير النفطي. فقد كان للأزمة والقيود التي تفرضها الحكومة منذ شباط/فبراير ٢٠١٥ أثر سلبي على القطاع الزراعي في منطقة ديفا، مما أدى إلى انخفاض كبير في الإنتاج من مصائد الأسماك والمناطق المزروعة المروية حول بحيرة تشاد وعلى طول نهر كومادوغو. كما أدى ذلك إلى الحد من فرص حصول الشباب على الأنشطة المدرة للدخل.

٣٣ - وفي تشاد، لا تزال أزمة الميزانية تحد من الموارد الحكومية اللازمة لمعالجة القضايا الاجتماعية والاقتصادية، مما يؤدي إلى حدوث الاضطرابات الاجتماعية. وطالبت الحكومة بالحصول على المزيد من المساعدات الدولية كتعويض عن حالة التأهب العسكري الباهظة التكلفة وعن التدخلات الإقليمية التي يقع عبؤها على البلد. وفي اجتماع مع الشركاء في التنمية في ٢٤ أيار/مايو، أعلن الرئيس إدريس ديبي إتنو أن تشاد قد أنفقت ما يزيد على ٢٥٠ مليار فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (حوالي ٤٣٧,٢ مليون دولار) على الدفاع والأمن، وما يزيد على ٤٠ مليار فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية على المعونة الإنسانية.

ثالثا - استجابة الأمم المتحدة

ألف - تعزيز اتساق أنشطة الأمم المتحدة وتنسيقها في المنطقة دون الإقليمية

استراتيجية الأمم المتحدة في مواجهة أزمة حوض بحيرة تشاد

٣٤ - استجابة للأزمة في منطقة حوض بحيرة تشاد، أنشأت الأمم المتحدة فرقة العمل المشتركة بين الوكالات بشأن جماعة بوكو حرام، التي تشترك في رئاستها إدارة الشؤون السياسية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وهي آلية للتنسيق الاستراتيجي على نطاق المنظومة تضم ١٨ كيانا من كيانات الأمم المتحدة الموجودة في المقر وعلى المستويين الإقليمي والقطري، حسب الاقتضاء، وكذلك المنسقين المقيمين للأمم المتحدة من البلدان الأربعة المتضررة، وذلك بالنيابة عن الأفرقة القطرية للأمم المتحدة. واعتمدت فرقة العمل استراتيجية تقوم على سبع ركائز، تم تحديثها في نيسان/أبريل.

٣٥ - وقامت فرقة العمل أيضا بمسح للقدرات المتاحة من أجل الوقوف على الثغرات في المالية وفي الموارد البشرية على مستوى الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة. ويجري حاليا التدقيق في نتائج هذه العملية، التي سوف تستخدم في وضع استراتيجية إقليمية متكاملة لجمع الأموال.

تنسيق العمليات

٣٦ - يضطلع المنسقون المقيمون والأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة بتنسيق الأنشطة التي تنفذها الأمم المتحدة على الصعيد القطري من أجل مواجهة الأزمة في حوض بحيرة تشاد، وذلك بالتشاور الوثيق مع السلطات الوطنية وبالاسترشاد بإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الخاص بكل منهم.

٣٧ - وتضطلع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، في إطار من الشراكة مع المنظمات غير الحكومية، بعمليات الاستجابة الإنسانية المتعلقة بأزمة جماعة بوكو حرام، ويجري تنسيق تلك العمليات من خلال اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات المعنية بإعادة التعمير والتأهيل لفترة ما بعد الحرب والكوارث. ودعما لحكومة كل بلد من البلدان المتضررة، يعمل الفريق القطري للعمل الإنساني بوصفه هيئة رئيسية لوضع السياسات وصنع القرارات، بالتعاون مع الأفرقة العاملة القطاعية المتخصصة أو الأفرقة العاملة القطاعية، وأيضا بوصفه الفريق العامل المشترك بين القطاعات أو المجموعات، الذي يكفل التنسيق على الصعيد التقني. كما يجري التنسيق وتبادل المعلومات على الصعيد الإقليمي، فيما بين منسقي الشؤون الإنسانية، مما أفضى إلى إعداد ”استعراض عام ٢٠١٧ للاحتياجات والمتطلبات الإنسانية“ لحوض بحيرة تشاد.

التنسيق مع الشركاء

٣٨ - وافقت الجهات المشاركة في استضافة مؤتمر أوسلو للمساعدة الإنسانية، وهي ألمانيا والنرويج ونيجيريا والأمم المتحدة، إلى جانب تشاد والكاميرون والنيجر، على تشكيل فريق استشاري معني بالوقاية وتحقيق الاستقرار من أجل معالجة بعض الأسباب الجذرية للأزمة في منطقة حوض بحيرة تشاد معالجة تتجاوز تقديم المساعدة الإنسانية الفورية. ومن المقرر أن يعقد الفريق اجتماعه الأول في ٦ أيلول/سبتمبر.

٣٩ - ومن المقرّر أن تنظم لجنة حوض بحيرة تشاد، بدعم من الاتحاد الأفريقي، مؤتمرا إقليميا بشأن تحقيق الاستقرار في الفترة من ٣ إلى ٥ تشرين الأول/أكتوبر في انجمينا. ومن المتوقع أن يدعم هذا المؤتمر، وهو الأول من بين ثلاثة مؤتمرات، وضع استراتيجية لتحقيق الاستقرار على الصعيد الإقليمي للمناطق المتضررة من جماعة بوكو حرام.

باء - دعم الأمم المتحدة للجهود الوطنية ودون الإقليمية

المشاركة السياسية

٤٠ - واصل كبار موظفي الأمم المتحدة الدعوة إلى تقديم المزيد من الدعم لبلدان حوض بحيرة تشاد في جميع الاجتماعات مع الزعماء الإقليميين والدوليين.

٤١ - وفي ٣١ أيار/مايو، اجتمع الممثل الخاص للأمين العام لوسط أفريقيا، فرانسوا لونسيني فال، مع وزير خارجية الكاميرون في ياوندي. وشدد الوزير على الحاجة إلى تقديم المساعدة الإنمائية في منطقة الشمال الأقصى. ولاحظ الممثل الخاص أن مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا سوف يساعد، بالتنسيق مع صندوق بناء السلام، في وضع المشاريع التي تركّز بقوة على النساء والشباب وتدعمهم. وفي وقت سابق من شهر أيار/مايو، سافر فريقان من مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا إلى تشاد والكاميرون لتقييم الأثر الذي تخلّفه جماعة بوكو حرام على السكان، ولا سيما النساء والأطفال. كما يعتزم مكتب الأمم المتحدة لوسط أفريقيا القيام بزيارة مشتركة مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا إلى البلدان المتضررة من جماعة بوكو حرام.

٤٢ - وكما سبقت الإفادة، قام الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل بزيارة إلى نيجيريا في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ نيسان/أبريل (S/2017/563). كما قام بزيارة إلى النيجر في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ أيار/مايو، أثناء اجتماعاته مع السلطات. وجرت مناقشة المسائل المتعلقة بالقضاء على نزعة التطرف وإعادة إدماج مقاتلي جماعة بوكو حرام السابقين والتصدي للأسباب الجذرية للأزمة. وأثناء مشاركته في المحادثات الإقليمية الثانية بشأن ”الاستثمار في السلام ومنع العنف، بما في ذلك التطرف العنيف في منطقة الساحل - الصحراء الكبرى“، التي جرت في انجمينا في الفترة من ٣١ أيار/مايو إلى ١ حزيران/يونيه، التقى الممثل الخاص بالأمين التنفيذي للجنة حوض بحيرة تشاد. وناقشا تنفيذ خطة عمل التنمية والتأقلم مع آثار تغير المناخ في حوض بحيرة تشاد، بما في ذلك التقدم المحرز فيما يتعلق بالنقل المتوخى للمياه من حوض الكونغو إلى بحيرة تشاد.

٤٣ - وفي ١٨ نيسان/أبريل و ١٩ تموز/يوليه، أدلى ممثل لمكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي ببيانات باسم الأمم المتحدة في اجتماعات مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بشأن أنشطة القوة المشتركة المتعددة الجنسيات، أكد فيها على قلق الأمم المتحدة بشأن الجوانب الإنسانية للأزمة وجوانبها المتعلقة بحقوق الإنسان. كما كرر الممثل التأكيد على الدعم التقني الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى القوة المشتركة عن طريق لجنة الاتحاد الأفريقي، ودعا إلى تعزيز التعاون بين الاتحاد الأفريقي وبلدان حوض بحيرة تشاد. ودعا مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي إلى مواصلة تقديم الدعم من المانحين إلى القوة المشتركة وإلى المنطقة من أجل معالجة الحالة الإنسانية.

٤٤ - وواصلت الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح دعوة مسؤولي الحكومة النيجيرية للإفراج عن الأطفال المحتجزين لارتباطهم المزعوم بجماعة بوكو حرام، وكذلك لتقديم الدعم لوضع خطة عمل من قبل القوة المدنية المشتركة بشأن إنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم. وقدم مكتبها الدعم إلى المناقشات التي تقودها اليونيسيف بشأن اعتماد بروتوكول تسليم للأطفال المرتبطين بجماعة بوكو حرام إلى الجهات الفاعلة المعنية بحماية الأطفال في الكاميرون.

٤٥ - وفي ١٨ و ١٩ تموز/يوليه، سافر مفوض الأمم المتحدة السامي المساعد لشؤون اللاجئين المعني بشؤون الحماية إلى الكاميرون، حيث أعرب عن القلق إزاء الإعادة القسرية للاجئين أو ترحيلهم من الكاميرون، وعدم السماح لملتمسي اللجوء الجدد بالدخول ورفض طلباتهم على الحدود. وأعطت السلطات الكاميرونية تأكيدات بأنّه سيتم احترام القانون الدولي، بما في ذلك مبادئ العمل الطوعي والسلامة والكرامة في سياق العودة، وبأنّ الكاميرون ستواصل توفير السلامة للأشخاص المحتاجين.

٤٦ - وفي الفترة من ١٩ إلى ٢٧ تموز/يوليه، قادت نائبة الأمين العام والمبعوثة الخاصة للجنة الاتحاد الأفريقي المعنية بالمرأة والسلام والأمن - برفقة المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ، والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع - بعثة إلى نيجيريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ركزت على المرأة والسلام والأمن والتنمية. وفي نيجيريا، أبرزت البعثة أثر الأزمة على المرأة في الشمال الشرقي من البلد. وفي ٨ آب/أغسطس، ناقشَت نائبة الأمين العام، في نيويورك، مسألة مكافحة جماعة بوكو حرام مع مدير ديوان رئيس الوزراء في الكاميرون. وفي ١٠ آب/أغسطس، قدمت إحاطة إلى مجلس الأمن بشأن نتائج البعثة.

الشؤون الإنسانية

٤٧ - على الرغم من القيود المفروضة على التمويل وعلى الوصول بالمساعدات والأمن، أحرزت الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني تقدما في توسيع نطاق الاستجابة الإنسانية داخل بيئة تشغيلية ما تزال تتسم بالصعوبة. وفي إطار توسع عملياتها، قامت الوكالات الإنسانية بتفعيل الترتيبات الداخلية في حالات الطوارئ وواصلت نشر مزيد من الموظفين ليصل عددهم إلى ٦٥٠ موظفا دوليا و ٥٠٠ ١ من الموظفين الوطنيين في تموز/يوليه في شمال شرق نيجيريا، وذلك في مقابل عدد يقل عن ١٠٠ موظف دولي في السنة السابقة.

٤٨ - وفي شمال شرق نيجيريا، وحتى هذه الساعة من عام ٢٠١٧، تمكّنت المساعدات الغذائية من الوصول إلى حوالي ٢,٣ مليون شخص، وتم توفير الرعاية الصحية لـ ٢ مليون شخص تقريبا. وتم تزويد أكثر من ٠٠٠ ٧٠٠ شخص بالمياه الصالحة للشرب، وأُدخل ٠٠٠ ٥٧ طفل يعانون من سوء التغذية الحاد المستشفيات لتلقي العلاج، وتم تحصين ما يزيد على ٤ ملايين طفل ضد الحصبة.

٤٩ - وفي منطقة ديفا في النيجر، تلقى ٥٠٠ ٣١٦ شخص الدعم الغذائي في نيسان/أبريل وأيار/مايو، وتلقى ٠٠٠ ٢٨٢ شخص في أيار/مايو مساعدات في الحصول على المياه والصرف الصحي والنظافة. ومنذ بداية عام ٢٠١٧، أُدخل ٣٧٠ ٦ طفلا مصابا بسوء التغذية الحاد إلى المستشفيات للعلاج، ووُفر المأوى لـ ٠٠٠ ١٥٧ شخص، وتلقى ٠٠٠ ٩٨ شخص مواد غير غذائية. وتم نقل حوالي ٢٦١ مدرسة إلى مناطق أكثر أمانا، مما أتاح تقديم الدعم للتعليم في حالات الطوارئ لـ ٠٠٠ ٤٥ من الأطفال في سن الدراسة بحلول شهر حزيران/يونيه، والدعم النفسي لـ ٥٠٠ ١٨ طفل بحلول أيار/مايو.

٥٠ - وفي تشاد، هناك حوالي ٠٠٠ ١١٦ من النازحين ومن المجتمعات المضيفة الضعيفة الذين يتلقون المساعدات الغذائية كل شهر حتى هذه الساعة من عام ٢٠١٧. وفي الفترة بين كانون الثاني/يناير وأيار/مايو، تلقى حوالي ٣٠٠ ٨ من الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية الحاد الشديد العلاج من قبل الشركاء في منطقة البحيرة، وتم توفير المياه الصالحة للشرب والمرافق الصحية الأساسية لأكثر من ٠٠٠ ٧١ من الأشخاص المتضررين من النزاع.

٥١ - وفي الكاميرون، قُدِّمت مساعدات غذائية إلى ٠٠٠ ٢٠٠ شخص في أشد المناطق تضررا في منطقة الشمال الأقصى. وبالإضافة إلى ذلك، يجري توفير الأطعمة المغذية والمقواة لما يزيد على ٠٠٠ ١٠٠ من صغار الأطفال شهريا لعلاج سوء التغذية والوقاية منه. وحصل أكثر من ٠٠٠ ٥٧ شخص على المياه العذبة وحصل ٦٠٠ ٥ شخص على الدعم في مجال الصرف الصحي.

٥٢ - وفي جميع أنحاء المنطقة، تم تعزيز تنسيق الجانبين المدني والعسكري مع القوة المشتركة المتعددة الجنسيات والجيوش الوطنية. وأنشئ منتدى للتنسيق المدني - العسكري ينعقد مرتين في الشهر في انجمينا من أجل تيسير التفاعل، على الصعيد الاستراتيجي، بين الجهات الفاعلة الإنسانية والقوة المشتركة. وقد عالج المشاركون في المنتدى المسائل المتعلقة بالأمن، وإمكانية إيصال المساعدات الإنسانية، وحماية المدنيين. وفي شمال شرق نيجيريا، جرى التنسيق المدني - العسكري بين الجيش النيجيري والقوة المشتركة من خلال تبادل المعلومات بشأن البعثات الإنسانية المقررة، وتنمية القدرات في مجال القانون الدولي الإنساني والحماية، وتنظيم الحراسة المسلحة كملاذ أخير. وتم وضع خطة عمل للتنسيق بين الجانبين المدني والعسكري لعامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨، وعُرضت هذه الخطة لإقرارها من جانب الفريق القطري للعمليات الإنسانية، بينما يجري إعداد مبادئ توجيهية بشأن استخدام الحراسة المسلحة وبشأن التفاعل بين الجانبين المدني والعسكري. واستمر الاتصال مع القوات المسلحة النيجيرية بشأن إنشاء مراكز للمساعدة الإنسانية خارج مايدوغوري وذلك حرصا على توفير مستوى كاف من الأمن للعاملين في المجال الإنساني. وثمة حاجة خاصة إلى زيادة الاستثمار في تدريب الأفراد العسكريين في مجالات مثل القانون الدولي الإنساني والمبادئ الإنسانية. كما جرى التنسيق على الجانبين المدني والعسكري مع الجيوش الوطنية في تشاد والكاميرون والنيجر.

٥٣ - وأنشأت إدارة شؤون السلامة والأمن مركزا للمعلومات والعمليات الأمنية في مايدوغوري لتتبع الحوادث المبلغ عنها والتحركات الميدانية للعاملين في المجال الإنساني. كما تم تعيين محلل أمني للعمل في مايدوغوري من أجل تنفيذ استراتيجية إقليمية لتجميع المعلومات الأمنية. وقدمت الإدارة برنامج ''نُهج الأمن والسلامة في البيئات الميدانية''، بدعم من وكالات الأمم المتحدة.

٥٤ - ويجري العمل على تعميم مراعاة الاعتبارات والبرمجة الجنسانية ضمن الاستجابة على نطاق البلدان الأربعة، وذلك على حدّ ما يتبيّن من جمع البيانات المصنفة حسب نوع الجنس، والبرمجة المراعية للاعتبارات الجنسانية، وعملية التشاور. وفي نيجيريا، وضع الشركاء مسارات للإحالة وإجراءات تشغيلية موحدة من أجل الاستجابة في حالات حدوث العنف الجنساني. وأُفيد بأنّ الفضل في معالجة حالات العنف الجنساني في نسبة تُقدّر بـ ٨٠ في المائة من الإحالات والحوادث المبلغ يعود إلى تنفيذ تلك الآليات.

٥٥ - وعلى إثر صدور النداء الذي وجهه الأمين العام من أجل العمل لمنع المجاعة، يجري العمل على اتخاذ خطوات هامة من أجل تنفيذ طريقة جديدة للعمل في نيجيريا. ويعكف فريق الأمم المتحدة القطري في نيجيريا على وضع استراتيجية لإنجاز عمليات العودة وإيجاد الحلول الدائمة، تشمل الشركاء في المجالين الإنساني والإنمائي على حد السواء. ويتمثل الهدف من هذه الاستراتيجية في دعم إيجاد الحلول للعودة الطوعية، أو الإدماج المحلي، أو إعادة التوطين بالنسبة إلى الأشخاص المشردين، مع الإسهام في توطيد القدرة على الصمود لدى المجتمعات المحلية المتضررة من النزاع في شمال شرق نيجيريا.

٥٦ - ومنذ عام ٢٠١٤، وفر الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ ١٤٧ مليون دولار تقريبا للمساعدة الإنسانية للسكان المتضررين من النزاع ومن الأزمة الغذائية المتفاقمة، بما في ذلك ٤٦ مليون دولار في عام ٢٠١٧. ومن هذا المبلغ تم تخصيص ٢٢ مليون دولار لنيجيريا في شباط/فبراير من أجل تقديم المساعدة في المناطق التي أمكن الوصول إليها مؤخرا، وللتصدي لخطر المجاعة.

٥٧ - وبسبب نقص التمويل، لم تتمكّن الوكالات الإنسانية من مواصلة توسيع نطاق عملياتها. وفي حزيران/يونيه، اضطر برنامج الأغذية العالمي إلى حجب المعونة الغذائية الطارئة عن ٤٠٠ ٠٠٠ شخص، لينخفض بذلك عدد المستفيدين من ١,٨ مليون شخص إلى ١,٤ مليون شخص في شمال شرق نيجيريا، وذلك في وقت كان موسم الجدب يدفع نحو زيادة أسعار المواد الغذائية، واستنزاف الموارد الشحيحة للملايين من السكان المتضررين، واستفحال ضراوة الجوع. وتعاني الوكالات والقطاعات الأخرى أيضا من نقص التمويل في جميع أنحاء المنطقة.

حماية وتعزيز المدنيين وحقوق الإنسان والأطفال في النزاع المسلح

٥٨ - ركزّ الدعم الذي تُقدّمه الأمم المتحدة للجهود الوطنية ودون الإقليمية في مجال حقوق الإنسان تركيزا أساسيا على بناء القدرات والدعوة. وفي الكاميرون، عمل المركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا على تعزيز قدرات الموظفين المسؤولين عن إنفاذ القانون وقدرات قوات الأمن في منطقة الشمال الأقصى في مجال حماية حقوق الإنسان، ولا سيما فيما يتعلق بتنفيذ الاعتقالات والاحتجازات والعمليات. وقد مكّنت المناقشات مع الجهات الفاعلة في مجال الحماية قواتَ الأمن من اكتساب فهم أفضل لاحتياجات الحماية التي تخص اللاجئين والنازحين. وقام المركز بتدريب منظمات حقوق الإنسان المحلية على رصد انتهاكات حقوق الإنسان والإبلاغ عنها في سياق الإرهاب، مما مكّن المنظمات من للاضطلاع بأنشطة الرصد والحماية على نحو فعال. وفي النيجر، شكّلت مجموعة الحماية التابعة للأمم المتحدة فرقة عمل لرصد مراعاة الأصول القانونية خلال محاكمات الأشخاص المعتقلين بتهم تتعلق بالإرهاب. وفي تشاد، أدى نقص التمويل إلى تأخر افتتاح مكتب قطري لمفوضية حقوق الإنسان هدفه تعزيز رصد حقوق الإنسان والإبلاغ عنها على المستوى الإقليمي.

٥٩ - وكان لتعزيز قدرات أفراد الأمن، بما في ذلك من خلال التدريب على احترام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، دور محوري في الدعم الذي قدمته الأمم المتحدة للجيش النيجيري. وقد تم أيضا تدريب منظمات المجتمع المدني على كيفية إشراك آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان من أجل تعزيز قدرتها على الرصد والإبلاغ. كما ساعدت كيانات الأمم المتحدة مجموعات المجتمع المدني على توفير الدعم القانوني والنفسي والاجتماعي لضحايا التعذيب والعنف القائم على نوع الجنس وذلك من خلال توفير التمويل من خطة الاستجابة الإنسانية لنيجيريا.

مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف، ونزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج، والمساءلة

٦٠ - كان مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب يعمل على الانتهاء من وضع إطار إقليمي للمساعدة المتكاملة لمكافحة الإرهاب في القوة الخماسية المشتركة لمنطقة الساحل[(١)]، وذلك بناء على طلب مجلس الأمن (القرار ٢١٩٥ (٢٠١٤) و S/PRST/2015/24). ويشمل الإطار حاليا تسعة مشاريع إقليمية قدمتها مختلف كيانات الأمم المتحدة تغطي مدة ثلاث سنوات.

٦١ - وواصل مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب استكشاف سبل التعاون المحتمل بين كيانات الأمم المتحدة والأمانة الدائمة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والدول الأعضاء في المجموعة على

(١) تتضمن المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل بوركينا فاسو وتشاد ومالي وموريتانيا والنيجر.

تلبية الاحتياجات الإقليمية في مجال مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف. وفي أيار/مايو، تم إيفاد بعثة إلى داكار ونواكشوط للتصديق على المشاريع المقدّمة ضمن الإطار الإقليمي للمساعدة المتكاملة في مجال مكافحة الإرهاب، وانتقل أيضا أحد كبار الخبراء الاستشاريين إلى العاصمتين في حزيران/يونيه لكي يناقش مع الأمانة الدائمة للمجموعة الخماسية ومع الشركاء المنفذين مسألة تنظيم ورشة عمل بشأن إدارة أمن الحدود الإقليمية لفائدة خبراء من المجموعة.

٦٢ - وفي أيار/مايو، تخرّج ٣٥ من كبار المدربين النيجيريين في مجال أمن الطيران وذلك ضمن إطار مشروع نفذه مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، بشراكة مع حكومة نيجيريا، من أجل تقديم مستوى عال في مجال الفحص الأمني للبنية التحتية للطيران المدني في نيجيريا والحفاظ على ذلك المستوى. وشاركت المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية في تمويل هذا المشروع. وفي إطار مشروع المعلومات المسبقة عن الرُّكاب، أجرى المركز وشركاؤه في الفترة من ١١ إلى ١٥ حزيران/يونيه مشاورات بشأن بناء القدرات في نيجيريا، وذلك من أجل تزويد الحكومة بخارطة طريق وطنية تخص المعلومات المسبقة عن الركاب.

٦٣ - وعملا ببيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٥ (S/PRST/2015/11)، أعدّ مكتب فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب خطة التنفيذ الخاصة ببناء القدرات من أجل وقف تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب. وساهم ثلاثة عشر من الكيانات التابعة لفرقة العمل بخمسين مقترحا من مقترحات المشاريع المتعاضدة من أجل معالجة مسألة المقاتلين الإرهابيين الأجانب. ويوجد من بين هذه المقترحات مشاريع، لا تزال غير ممولة، لدعم الدول الأعضاء في منطقة حوض بحيرة تشاد في جهودها الرامية إلى تعزيز سبل تصدي العدالة الجنائية القائمة على سيادة القانون للإرهابيين، وإلى توطيد إدارة أمن الحدود ومنع حيازة الأسلحة.

٦٤ - وتماشيا مع قرار مجلس الأمن ٢١٨٧ (٢٠١٤)، وضعت المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مبادرة إقليمية للبلدان المتضررة تهدف، في جملة أمور، إلى مساعدة تلك الدول على وضع استراتيجيات وطنية للملاحقة القضائية بغية فرز الأشخاص المرتبطين بجماعة بوكو حرام؛ ووضع استراتيجيات لإعادة تأهيل وإعادة إدماج الأشخاص المرتبطين بها؛ وزيادة الوعي بالتحديات الفريدة في التعامل مع الأطفال الذين كانوا مرتبطين بتلك الجماعة.

٦٥ - وشاركت المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في تيسير حلقة عمل وطنية بشأن ”استراتيجيات الملاحقة القضائية للحالات المتصلة بالإرهاب والحاجة إلى تعاون فعال فيما بين الوكالات“، عقدت في أبوجا في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه. ووضع استراتيجية مخصصة للملاحقة القضائية، تعطي الأولوية لمعالجة قضايا الإرهاب المتصلة بالأشخاص الذين وقعوا في الأسر من جماعة بوكو حرام أو الأشخاص الذين استسلموا للسلطات النيجيرية، هو من الخطوات الأساسية في اتجاه وضع استراتيجية شاملة للملاحقة القضائية وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج.

٦٦ - وفي أيار/مايو وحزيران/يونيه، قام المكتب بتدريب ٥٠ موظفا من موظفي العدالة الجنائية وإنفاذ القانون في الكاميرون وتشاد، بمن فيهم موظفون من المناطق المتضررة من بوكو حرام، على التعاون القضائي والشرطي في قضايا الإرهاب، ولا سيما في مجالي المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المطلوبين.

وفي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيار/مايو، قدّم المكتب خدمات استشارية تشريعية لمساعدة الكاميرون على مواءمة تشريعاتها في مجال مكافحة الإرهاب مع الصكوك القانونية الدولية ذات الصلة. والحكومة حاليا بصدد النظر في مشروع قانون معدَّل.

٦٧ - وفي أيار/مايو وحزيران/يونيه، قام المكتب أيضا بتدريب ٦٠ من موظفي العدالة الجنائية وإنفاذ القانون من النيجر، مع التركيز على مجالات إدارة مسرح الجريمة، وجمع الأدلة، وأساليب التحري الخاصة، وتفتيش المنازل، وتفتيش المركبات، وتحليل المعلومات الاستخبارية واستخدامها في قضايا الإرهاب. وبالإضافة إلى ذلك، قام المكتب بتمويل بعثات إلى منطقة ديفا في النيجر من أجل مساعدة المدعين العامين وقضاة التحقيق والمحققين المتخصصين في مكافحة الإرهاب على المضي قدما بالتحقيقات المتعلقة بتهم الإرهاب.

الانتعاش المبكر والتنمية

٦٨ - في نيجيريا، أُجريت استقصاءات لاستطلاع آراء العائدين بشأن الإغلاق المزمع لمخيمات النازحين في ولايتي أداماوا وبورنو. وقد تبيّن من هذه الاستقصاءات أنّ غالبية النازحين في المخيمات الرسمية لن يوافقوا على العودة إلى أماكن إقامتهم المعتادة إلاّ في حال تحسُّن ظروف الأمن والسكن وسبل العيش والفرص والمساعدة الإنسانية. وقد أشار عدد كبير من المجيبين إلى أنهم لا يرغبون في العودة إذا لم يتم استيفاء هذه العوامل، وفي هذه الحالة لا بُد من النظر في حلول دائمة أخرى. وأدت نتائج الاستقصاءات، إلى جانب انعدام الأمن السائد، إلى إقناع الحكومة بإرجاء إغلاق المخيمات في الولايتين واستكشاف حلول بديلة.

٦٩ - وعملت مجموعات العمل المعنية بالتعافي المبكر أو الأفرقة العاملة القطاعية، حسب الانطباق، بنشاط في إطار أنشطة تنسيق المساعدة الإنسانية في البلدان المتضررة. وتولى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي توفير خدمات التنسيق والدعم الشاملين. وكان الهدف من عمل هذه المجموعات والأفرقة هو الربط بين المبادرات الإنسانية والإنمائية، وبناء قدرة المجتمع على الصمود، ومنع نشوب المزيد من النزاعات، والإعداد لعودة النازحين واللاجئين، ومعالجة مسبّبات الأزمة، وفي بعض الحالات، معالجة الأسباب الجذرية الكامنة وراءها.

٧٠ - وفي نيجيريا، ساعد أعضاء قطاع التعافي المبكر، في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيار/مايو، على توفير أسباب المعيشة، بما في ذلك النقود لقاء العمل، وخلق فرص العمل وإحياء الأعمال التجارية الصغيرة. وكفلوا أيضا استعادة إمكانية الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية لفائدة ٠٠٠ ٦١٧ شخص، منهم ٢٦٧ ٨٢ نازحا، و ٨٤٤ ٥٤ من العائدين، و ٨٨٩ ٤٧٩ من أفراد المجتمعات المضيفة. وتلقى ما مجموعه ٤٣٧ ١١٨ مستفيدا دعما مباشرا من المشاريع التي تديرها وكالات الأمم المتحدة.

٧١ - وفي ولاية بورنو في نيجيريا، يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالاشتراك مع منظمة الصحة العالمية وغيرها، بتجربة نهج مبتكر لتحقيق الاستقرار المجتمعي من أجل التعجيل بتقديم مجموعة متكاملة لدعم التعافي المبكر لكل مجتمع على حدة. ويعود هذا البرنامج بالنفع على النازحين العائدين وكذلك على المجتمعات المضيفة، وبالإضافة إلى ذلك، فإنه يوفر حوافز للنازحين من أجل العودة وللشباب من أجل العثور على فرص عمل قابلة للاستمرار. ويجري حاليا تعميم هذا النهج، وسيجري توسيعه ليشمل

مواقع إضافية بتمويل من المفوضية الأوروبية. ويجري العمل على وضع خطط لتكييف هذا النهج حتى يكون بمثابة استراتيجية إقليمية تغطي المناطق المعنية في البلدان المتضررة الأربعة.

٧٢ - وفي الكاميرون، ساهمت مشاريع التعافي المبكر في جهود الحكومة الرامية إلى منع التطرف العنيف ومكافحته من خلال توفير سبل استعادة موارد العيش، وإعادة تأهيل الهياكل الأساسية المجتمعية، ودعم هيئات الحكم المحلي، وتنفيذ مبادرات التماسك والحوار الاجتماعي. ويساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الحكومة، من خلال صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري، في تصميم المبادرات الرامية إلى منع التطرف العنيف، بما في ذلك من خلال الدراسات الاستقصائية وتنمية القدرات مع معلمي وطلاب المدارس القرآنية، وبثّ الرسائل السلمية الداعية إلى المزيد من التماسك الاجتماعي. ويجري حاليا وضع مشروع عبر الحدود مع تشاد بشأن بناء السلام ومنع التطرف العنيف.

٧٣ - وفي منطقة ديفا في النيجر، دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى جانب الأمم المتحدة والشركاء الوطنيين وكيانات الأمم المتحدة الأخرى، مبادرات تسهم في إعادة إدماج مقاتلي جماعة بوكو حرام السابقين وفي بناء قدرة المجتمع على الصمود بما يلي: (أ) دعم أنشطة كسب العيش المتنوعة، ولا سيما للأسر المعيشية التي ترأسها نساء وللشباب؛ (ب) زيادة استفادة المجموعات الضعيفة، ولا سيما النساء والفتيات، من الخدمات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية؛ و (ج) تعزيز آليات الإنذار المبكر في مجال السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والمجتمعي، إلى جانب دعم التماسك الاجتماعي والحوار بين مختلف المجتمعات المحلية وداخل المجتمعات المحلية الواحدة من أجل التعايش السلمي مع التركيز بشكل خاص على النساء والشباب.

٧٤ - وفي تشاد، شمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن أعمال التعافي المبكر القضاء على نزعة التطرف ومنع التطرف العنيف، وتقديم منح للانطلاق في العمل ولدعم الأعمال التجارية لفائدة ٩٧٥ من الشباب في منطقة لاك، ووضع إطار قانوني ومؤسسي بشأن إدارة الحدود وبناء القدرات لفائدة موظفي الأمن بغية تيسير التجارة غير الرسمية عبر الحدود في منطقة البحيرات.

دعم الأمم المتحدة للقوة المشتركة المتعددة الجنسيات

٧٥ - واصل مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي تقديم الدعم التقني والمشورة الاستراتيجية إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي ولجنة حوض بحيرة تشاد فيما يخص إدارة القوة المشتركة المتعددة الجنسيات. ونشرت مفوضية الاتحاد الأفريقي اثنين من موظفي حقوق الإنسان كجزء من العنصر المدني في المقر الرئيسي للقوة المشتركة في انجمينا. وعند إعداد هذا التقرير، كانت عملية التعيين في وظائف أخرى من قبيل المنسق المدني وموظف الشؤون المدنية وحماية الطفل وحماية العنصر المدني وموظف اللوجستيات والمترجم الشفوي قد وصلت إلى مراحلها النهائية.

٧٦ - وخلال مؤتمر المانحين للقوة المشتركة المتعددة الجنسيات، المعقود في شباط/فبراير ٢٠١٦ في أديس أبابا، تعهد الاتحاد الأوروبي بتقديم ٥٠ مليون يورو (حوالي ٥٨,١٩ مليون دولار) من خلال مرفق السلام التابع للاتحاد الأفريقي. وكانت المملكة المتحدة قد تعهدت، قبل ذلك المؤتمر، بتقديم ٥ ملايين جنيه استرليني (حوالي ٦,٥٢ ملايين دولار أمريكي) عن طريق مرفق السلام. وبفضل الأموال التي أتاحتها المملكة المتحدة، تم اقتناء ٣٤ مركبة و ٣٠ دراجة نارية للأراضي الوعرة و ١٥ مولدا كهربائيا ومعدات اتصالات متنوعة، وتسليمها إلى القوة المشتركة التي باتت تستخدمها. وقد تم رصد ما

تبقى من هذه الأموال لعملية شراءٍ جاريةٍ من أجل الحصول على المزيد من البنود والخدمات. وفيما يتعلق بالأموال التي وفرها الاتحاد الأوروبي، هناك حاليا عملية جارية لشراء جملة من الخدمات والسلع.

٧٧ - وفي أوائل عام ٢٠١٧، تعهدت تركيا بدعم عمليات القوة المشتركة المتعددة الجنسيات من خلال مفوضية الاتحاد الأفريقي، وذلك من خلال التبرع بمعدات ذات أولوية، بما في ذلك أجهزة الذخائر المتفجرة، ونظارات ليلية وتجهيزات ومعدات برمائية. وتعهدت الصين بالتبرع للقوة المشتركة بمعدات ميدانية ومعدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأثاث. وتسهر مفوضية الاتحاد الأفريقي على متابعة تلك التعهدات.

٧٨ - وتعمل كيانات الأمم المتحدة على وضع إطار لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، حيث من شأن هذا الإطار أن يعزز، تماشيا مع قرار مجلس الأمن ٢٣٤٩ (٢٠١٧)، وضع تدابير وآليات لمنع ومعالجة انتهاكات حقوق الإنسان الدولية والقانون الدولي الإنساني التي قد تُرتكب في سياق العمليات العسكرية للقوة المشتركة المتعددة الجنسيات.

الشؤون الجنسانية وحقوق المرأة

قدمت وكالات الأمم المتحدة دعما حاسما لفتيات تشيبوك اللواتي أفرجت عنهن جماعة بوكو حرام والبالغ عددهن ٨٢ فتاة. وشمل ذلك ضمان تقديم الرعاية الصحية وكفالة الدعم النفسي والاجتماعي للفتيات، والشروع في عملية إعادة تأهيلهنّ.

٨٠ - وفي الفترة من ١٩ إلى ٢١ تموز/يوليه، نظم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومفوضية حقوق الإنسان حلقة عمل دون إقليمية في ياوندي بشأن الأبعاد الجنسانية للتصدي للإرهاب في إطار العدالة الجنائية وذلك لبلدان حوض بحيرة تشاد. والغرض منها هو مساعدة البلدان على تعزيز إدماج المنظور الجنساني في تصديها للإرهاب ضمن إطار العدالة الجنائية. وفي الفترة من ٩ إلى ١١ أيار/مايو، نظم مكتب المفوضية في نيجيريا حلقة عمل على الصعيد الوطني بشأن الموضوع نفسه.

رابعا - ملاحظات وتوصيات

٨١ - إنّي متفائل بالتقدم المحرز حتى الآن في مكافحة بوكو حرام، وإنني أشيد بحكومات البلدان المتضررة على جهودها المبذولة في هذا الصدد، بما في ذلك عن طريق مشاركتها في القوة المشتركة المتعددة الجنسيات. بيد أن الافتقار إلى خطة إقليمية لمعالجة الأسباب الجذرية للأزمة يعرقل إحراز تقدم في إيجاد حل مستدام. وفي هذا الصدد، أرحب بالخطط التي وضعتها لجنة حوض بحيرة تشاد والاتحاد الأفريقي لعقد أول مؤتمر إقليمي بشأن تحقيق الاستقرار، في نجامينا في شهر تشرين الأول/أكتوبر، من شأنه أن يفضي في نهاية المطاف إلى وضع استراتيجية إقليمية تعالج الأسباب الجذرية لظهور وبقاء جماعة بوكو حرام. وأكرر التأكيد على التزام الأمم المتحدة بالعمل مع البلدان الإقليمية لوضع حد للعنف الجاري ولتعزيز التنمية البشرية وتخفيف معاناة المدنيين.

٨٢ - وأرحب بالزيادة الكبيرة التي شهدتها الاستجابة الإنسانية خلال العام الماضي. وأشير أيضا إلى أن الاحتياجات الإنسانية قد زادت خلال الفترة نفسها، مما يتطلب تمويلا إضافيا. وسيظل حوض بحيرة تشاد يتطلب استثمارا مستمرا في العمل الإنساني لبعض الوقت، إلى جانب الاستثمار في التنمية.

وأحث جميع الشركاء على مضاعفة جهودهم لتقديم المساعدة المنقذة للحياة إلى الأشخاص المتضررين، لأن ذلك يشكل أيضا الأساس لتحقيق الإنعاش المبكر والطويل الأجل. وأرحب بالخطوات التي اتخذتها حكومات المنطقة من أجل تلبية الاحتياجات الإنسانية بالتنسيق مع دوائر العمل الإنساني، وأحثها على مواصلة هذا الجهد، بسبل منها تيسير الوصول إلى المحتاجين والتعجيل بالإجراءات البيروقراطية والإدارية الخاصة بوكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية التي تقدم المساعدة.

٨٣ - وإنني أدعو الحكومات المتضررة في المنطقة وشركاءها إلى كفالة التنفيذ الكامل لبيان عمل أبوجا لعام ٢٠١٦، الذي يهدف إلى تعزيز الحماية وإلى تلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحا للاجئين والنازحين وغيرهم من السكان المتضررين. وبالنظر إلى استمرار انعدام الأمن والافتقار إلى الخدمات الأساسية في العديد من المناطق المتضررة من جماعة بوكو حرام، يجب تجنب العودة غير الطوعية وغير الآمنة لهؤلاء اللاجئين والنازحين. وأحث حكومات المنطقة على ضمان أن تكون العودة طوعية وآمنة ومستنيرة وكريمة. وتقف كيانات الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لدعمها في هذا الصدد. وإنني أدعو إلى التنفيذ الكامل للاتفاق الثلاثي بين الكاميرون ونيجيريا ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وأرحب بعقد أول اجتماع للجنة الثلاثية في ١٠ آب/أغسطس.

٨٤ - وعلاوة على إدراج مسألة بناء القدرة على الصمود ضمن الاستجابات في حالات الطوارئ، لا بدّ أيضا للجهات الفاعلة في مجال التنمية من اتخاذ المزيد من الإجراءات. فجهود التنمية التي تقودها الحكومة تكتسي أهمية حاسمة في معالجة الأسباب الجذرية للأزمة. لذا، لا بد من مواصلة تعزيز الجهود الوطنية والمحلية من خلال الدعم الدولي، وإنّي أرحب في هذا الصدد بالتعهدات والمساهمات السخية التي قدمها المانحون بالفعل لهذه الغاية. ومع ذلك، فهناك حاجة ملحة إلى تحقيق زيادة كبيرة في التمويل الإنساني والإنمائي، الذي يفضل أن يُرصد للعمل المشترك على هذين الجانبين، وأيضا إلى سرعة صرف التبرعات المعلنة.

٨٥ - وإنّي أدين بشدة استمرار انتهاكات جماعة بوكو حرام لحقوق الإنسان، بما في ذلك عمليات القتل، واستخدام الأطفال بالقوة كمفجرين انتحاريين، والعنف الجنسي والجنساني ضد النساء والأطفال، وغير ذلك من أشكال العنف ضد المدنيين. وأحث السلطات المعنية على إخضاع المسؤولين عن هذه الأعمال الشنيعة للمساءلة وتقديمهم إلى العدالة.

٨٦ - وما زلت أشعر بالقلق إزاء الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة باسم مكافحة الإرهاب. لذا، يجب أن تمتثل جميع أنشطة مكافحة الإرهاب للقانون الدولي، ولا سيما قانون حقوق الإنسان وقانون اللاجئين والقانون الدولي الإنساني. وأحث حكومات البلدان المتضررة على اتخاذ تدابير لمنع الاعتقالات والاحتجازات التعسفية بما يخالف الالتزامات الدولية. وأحثها كذلك على التحقيق بسرعة في جميع الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان. ويجب أن يكون استخدام المحاكم العسكرية أو المحاكم الخاصة في مقاضاة المدنيين أمرا استثنائيا يقتصر على الحالات الخطيرة التي لا تستطيع فيها المحاكم المدنية القيام بهذه المحاكمات. ومن الضروري أن تسعى الحكومات إلى زيادة إمكانية اللجوء إلى العدالة وكفالة المساءلة عن جميع الإساءات وانتهاكات حقوق الإنسان، وأن تحافظ على التزامها بمكافحة الإفلات من العقاب. وينبغي أن يشمل ذلك تعزيز الآليات الداخلية لقوات الأمن، ونشر نتائج التحقيقات الداخلية، وتوفير تعويضات كافية وفعالة للضحايا. وأدعو أيضا الحكومات

إلى اتخاذ خطوات فورية من أجل تعزيز وتوسيع نطاق التدابير الرامية إلى حماية المدنيين،بما في ذلك حمايتهم ضمن سياق عمليات مكافحة التمرد، وإلى وقف استخدام مجموعات حرّاس الأمن الأهليين.

٨٧ - والأمم المتحدة ملتزمة بدعم تعزيز الآليات الدولية لرصد حقوق الإنسان بالتعاون مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وذلك بسبل من بينها تعزيز قدرة بلدان المنطقة. غير أن نقص التمويل قد حدّ من قدرة المنظمة على الاضطلاع بهذه المهام. ولذلك فإنني أشجع المجتمع الدولي على التبرع بسخاء بالأموال التي تمكّن الأمم المتحدة من دعم الجهود الوطنية ودون الإقليمية الهادفة إلى إنشاء آليات وطنية وإقليمية للرصد والإبلاغ بانتظام عن حالة حقوق الإنسان في حوض بحيرة تشاد.

٨٨ - وأدعو حكومة نيجيريا إلى الالتحاق ببلدان حوض بحيرة تشاد والدول الأعضاء الأخرى في اعتماد التزامات باريس لحماية الأطفال المجندين أو المستخدمين بصورة غير مشروعة من جانب قوات أو جماعات مسلحة وقواعد باريس ومبادئها التوجيهية بشأن الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة. وأحث القوة المدنية المشتركة في نيجيريا على اعتماد وتنفيذ خطة عمل لإنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم. وأدعو حكومة النيجر إلى وضع برنامج وطني لرعاية وحماية الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة. وأدعو حكومة الكاميرون إلى اعتماد بروتوكول أو صك في مجال التّسليم ينصّ على الإفراج عن الأطفال المحتجزين في سياق عمليات مكافحة التمرّد العسكرية ضد جماعة بوكو حرام في الكاميرون، وإحالتهم إلى الجهات الفاعلة المدنية حتى تساعدهم على معاودة الاندماج.

٨٩ - وأصبحت الحاجة إلى وضع استراتيجية لإشراك المرأة في منع التطرف العنيف أكثر إلحاحا بسبب تعقد الفئات التي تندرج ضمنها النساء المنخرطات في جماعة بوكو حرام. لذا، ينبغي وضع استراتيجية إقليمية لإشراك منظمات المجتمع المدني النسائية وتيسير تفاعلها مع الهيئات الإقليمية من قبيل القوة المشتركة المتعددة الجنسيات أو لجنة حوض بحيرة تشاد، وذلك مثلا عن طريق إنشاء غرفة عمليات المرأة في المنطقة بأسرها وإلحاق خبرات استشارية في مجال الشؤون الجنسانية بالقوة المشتركة.

٩٠ - وتمشيا مع قراري مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ٢١٧٨ (٢٠١٤)، ستواصل الأمم المتحدة دعم الجهود الوطنية الرامية إلى محاكمة أي شخص يشارك في تمويل الأعمال الإرهابية أو التخطيط لها أو الإعداد لها أو دعمها. وسيشمل الدعم وضع وتنفيذ استراتيجية إقليمية ومنسقة عملا بقرار المجلس ٢٣٤٩ (٢٠١٧). وسيشمل ذلك تقديم المساعدة لوضع نهج في مجال التعامل مع الطيف الكامل من الأشخاص المرتبطين بجماعة بوكو حرام والجماعات الإرهابية الأخرى أو المتضررين منها بأي شكل آخر، بما في ذلك الضحايا وأيضا الجناة المحتملين، ووضع وتنفيذ برامج تراعي الفوارق بين الجنسين وتتوافق مع حقوق الإنسان لإعادة تأهيلهم. ويشمل ذلك أيضا تقديم الدعم لبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، حسب الاقتضاء، وكذلك تحسين قدرة السلطات، بما في ذلك سلطات إنفاذ القانون، على منع الأعمال الإرهابية والتحقيق فيها، والعمل في الوقت نفسه على احترام حقوق الإنسان.

٩١ - وستواصل الأمم المتحدة دعم تقوية وتعزيز التعاون بين المحققين وأعضاء النيابة العامة، وكذلك بينها وبين الجهات العسكرية حسب الاقتضاء، من أجل تحسين قدرات التحقيق المحلية، وتدابير مراقبة الحدود، للتمكين من نجاح الملاحقات القضائية. ويتمثل الغرض من ذلك أيضا في تعزيز التعاون الدولي فيما بين أجهزة الاستخبارات وموظفي إنفاذ القوانين وأعضاء النيابة العامة وغيرهم من الجهات الفاعلة

ذات الصلة، وتعزيز التدابير الرامية إلى التصدي لمصادر تمويل الإرهاب، بما في ذلك ما يتعلق بجماعة بوكو حرام.

٩٢ - وإنني أشجع مفوضية الاتحاد الأفريقي على التعجيل بملء وظائف الموظفين المدنيين التي لا تزال شاغرة في القوة المشتركة المتعددة الجنسيات وصرف الأموال التي يقدمها الشركاء الرئيسيون. وأدعو أيضا المانحين إلى الوفاء بالتعهدات التي قطعوها في مؤتمر المانحين للاتحاد الأفريقي المعقود في شباط/فبراير ٢٠١٦، كما أشجع الدول الأعضاء على المساهمة بسخاء في الصندوق الاستئماني للاتحاد الأفريقي. وأشجع على تقديم الدعم الدولي إلى القوة المشتركة وإلى الدول الأعضاء في منطقة حوض بحيرة تشاد.

٩٣ - وأود أن أشكر جميع موظفي منظومة الأمم المتحدة العاملين في منطقة حوض بحيرة تشاد أو المعنيين بهذه المنطقة على ما يبذلونه من جهود من أجل النهوض بقضية السلام والأمن فيها.